أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد 8، العدد 25 (2017). ص ص 53-68

دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

أسامة حسين الرواشدة(*)

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، إلى جانب معرفة التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة والتي تكونت من (200) فرداً ممن يعملون في الأقسام الإدارية والمحاسبية والائتمانية وخدمة العملاء في أربعة بنوك تجارية تمثلت في: البنك العربي، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبنك القاهرة عمان، والبنك الأهلي الأردني. وقد تم تطبيق الدراسة على فروع هذه البنوك في كل من: محافظة المفرق ومحافظة اربد ومحافظة الكرك، وبواقع (50) استبانة لكل بنك. كما وتم استرجاع (196) استبانة، واستبعاد (3) استبانات غير صالحة لغايات التحليل الإحصائي، وبالتالي بلغ عدد الاستبانات النهائية الخاضعة للتحليل الإحصائي (193) استبانة شكلت ما نسبته (96.5%) من إجمالي الاستبانات الموزعة. وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود دور للبنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، إلى جانب وجود مجموعة من التحديات التي تواجه تلك البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تحرص البنوك التجارية الأردنية على الاهتمام بالاستراتيجية الاستثمارية للمؤسسة من خلال الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأردن.

The Role of Commercial Banks for Financing the SMEs in Jordan

Osama Hussain Al-Rawashda

Abstract: This study aimed to identify the role of commercial banks in the financing of small and medium enterprises in Jordan, in addition to knowledge the challenges facing commercial banks in financing small and medium-sized enterprises. The study depends on descriptive and analytical approach method through designing a questionnaire and distributed to a sample study, which consisted of (200) individuals who work in administrative, accounting and credit departments, and customer service in four commercial banks represented in: Arab Bank, the Housing Bank for Trade and Finance, the Cairo Amman Bank and Jordan Al- Ahli Bank. The study has been applied to the branches of these banks in: The Al-Mafraq governorate, Irbid governorate, and Karak governorate, and by (50) questionnaire of each bank. A total of (196) questionnaires were retrieved and exclude (3) questionnaires are not valid for the purposes of statistical analysis, so that the number of the questionnaires which valid for the purposes of statistical analysis were (193) questionnaires formed (96.5%) of overall distributed questionnaires; the questionnaires have been analyzed using SPSS statistical software. The results indicated that there is a role for commercial banks in the financing of small and medium enterprises in Jordan, besides having range of challenges faced by those banks in the financing of small and medium-sized enterprises. The study recommended that the Jordanian commercial banks must interest in the investment strategy of the institution through make balance between risk and expected return.

Key Words: commercial banks, SMEs, Jordan.

(*) جامعة القصيم-كلية الاقتصاد والادارة، السعودية، osamahr@yahoo.com

المقدمة:

يعتبر موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المواضيع المتعلقة بالاستثمار والتي نالت اهتمام الباحثين والمستثمرين على اختلاف نوع وحجم استثماراتهم. وقد اهتمت العديد من الدراسات بنوعية التمويل التي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمعوقات التي تواجهها، ومدى قدرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق الدخل الملائم وتمويل الاستثمارات فيها.

وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم جانباً هاماً وحيوياً في اقتصاد الدولة، ولا تقل أهميتها عن أهمية عن المشروعات الكبيرة. حيث تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن في التخفيف من حدة البطالة، من خلال تشغيل الأيدي العاملة وتحقيق النمو الاقتصادي بسبب انتشارها الواسع، ومحدودية تمويلها، وسهولة إنتاجها.

وعن دور البنوك التجارية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، نجد أنه يحتل جانباً أساسياً في تطويرها وتحقيق تنمية اقتصادية فعالة من خلال قيامها بتوفير التمويل اللازم لمختلف المشروعات الاستثمارية، حيث يعتبر توافر رأس المال الأساس الذي تقوم عليه المشروعات الاستثمارية على اختلاف أحجامها. وبالتالي تتجلى أهمية البنوك التجارية في حجم التسهيلات الائتمانية التي توفرها، وفي تسهيل عملية سداد التمويل ضمن شروط ائتمانية وزمنية مشجعة وملائمة.

وفي هذه الدراسة سوف يتم تناول دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

مشكلة الدراسة:

تعتبر البنوك التجارية أحد المؤسسات المالية التي تعمل على توفير القروض والتسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل مختلف المشروعات الاقتصادية في مختلف المجالات، إلا أنها قد تتشدد في منح التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ نظراً لارتفاع مخاطر هذا التمويل والذي قد ينتج عن ضعف الضمانات المقدمة من أصحاب تلك المشروعات، الأمر الذي ينتج معه مجموعة من التحديات تواجه البنوك التجارية في تمويل مثل هذه المشروعات. أضف إلى ذلك فإن ارتفاع مستويات البطالة في الأردن وعدم إيجاد الفرص الوظيفية يؤدي إلى تراجع في المستوى الاقتصادي للدولة، ومع عدم وجود دور إيجابي وفعال للبنوك التجارية الأردنية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأصحاب الدخل المحدود سوف يؤدي إلى تفاقم المشكلة نظراً لما تمتاز به هذه المشروعات من تشغيل للأيدي العاملة سواء كانت ماهرة أو غير ماهرة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.
2- معرفة التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.
3- معرفة الشروط منح الائتمان من قبل البنوك التجارية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4- معرفة وتحديد المخاطر المترتبة لمنح الائتمان من قبل البنوك التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحسين الوضع الاقتصادي للدولة، من خلال توفير الدخل الملائم لأصحاب تلك المشروعات، والتخفيف من حدة البطالة في الدولة نتيجة لتشغيل العمالة في تنفيذ هذه المشروعات. كما وتتحدد أهمية الدراسة من أهمية البنوك التجارية والتي تشكل المحرك الرئيسي لتمويل المشروعات من خلال ما تقدمه من قروض وتسهيلات ائتمانية تسهل في إنشاء المشروعات وتوسعتها. وحيث أن الأردن يعتبر دولة من الدول النامية والتي تتميز بانخفاض مستوى دخل الفرد وارتفاع معدلات البطالة، فلا بد من التعرف على دور البنوك التجارية في الأردن في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتعرف على من التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل تلك المشروعات.

فرضيات الدراسة:

تفترض هذه الدراسة الفرضيات التالية:

Ha1: يوجد دور للبنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

Ha2: هناك مجموعة من التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

- **المؤسسات الصغيرة:** تم تعريف المؤسسات الصغيرة من قبل اللجنة الأوروبية على أنها المؤسسات التي تضم بين 10 إلى 49 عاملاً، بينما عرفها الاتحاد الأوروبي على أنها تلك المؤسسات التي تضم من 10 إلى 99 عاملاً (شعبان، 2003). وفي الأردن تعتبر المؤسسات صغيرة جداً إذا كانت تضم من 1 إلى 4 عمال، بينما تعتبر صغيرة في حال كانت تضم من 5- 19 عاملاً (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الاستخدام لعام 2010).

- **المؤسسات المتوسطة:** تم تعريف المؤسسات المتوسطة من قبل اللجنة الأوروبية على أنها المؤسسات التي تشغل بين 50 عاملاً إلى 249 عاملاً وتتميز باستقلاليتها. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد عرفها بأنها المؤسسات التي تضم من 100 إلى 499 عاملاً (شعبان، 2003). وفي الأردن تعتبر المؤسسات متوسطة الحجم في حال تضم من 20 إلى 49 عاملاً (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الاستخدام لعام 2010).

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة الساوي وعلي (2015) بعنوان: "دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي: دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة من 2007 - 2012"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي في السودان خلال الفترة 2007 -2012. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من (100) فرداً ممن يعملون في الإدارات العليا وموظفي الاستثمار في (5) بنوك في السودان. أشارت النتائج إلى تدنى مساهمة البنوك السودانية فى توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم نظراً لانخفاض العائد المتحقق من التمويل الاصغر وارتفاع مخاطر عدم استرداد التمويل الممنوح للعملاء.

وقد بينت النتائج أن قله وتدنى قيمة الضمانات اللازمة تؤثر سلبا علي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2- دراسة الجويفل (2013) بعنوان: "دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم: دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من (150) فرداً من المحاسبين والمدراء الماليين ومدراء الحسابات والمدققين الداخليين العاملين في البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي. بينت النتائج وجود دور ايجابي للبنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن، وقد بينت النتائج أيضاً وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، كان منها أن طبيعة تمويل هذه المنشآت يرهق البنك إدارياً ومالياً بمشاكل متابعة القروض، وعدم كفاءة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إدارة مشاريعهم.

3- دراسة مركز المعلومات والدراسات (2013) بعنوان: "تمويل المشروعات الصغيرة.. المعوقات والتحديات"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب تمويل المشروعات الصغيرة، وبيان المعوقات والتحديات التي تواجه تمويلها في الأردن. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج النظري التحليلي من خلال تناول تعريف المشروعات الصغيرة وأهميتها، وطرق التمويل للمشروعات الصغيرة، معوقات التمويل بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، إلى جانب التطرق للتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، وتناول البعد الاجتماعي والاقتصادي للمصارف الإسلامية وتمويل المشروعات الصغيرة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى تعدد مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن هذه المصادر تتمثل بثلاثة أنواع وهي: التمويل الرسمي، والتمويل غير الرسمي، والتمويل شبه الرسمي. وقد بينت النتائج أن من أهم المعوقات أمام تمويل المشروعات الصغيرة هو صعوبة الحصول على التمويل والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، إلا جانب قصور القوانين والتشريعات الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- دراسة محسن وناصر (2011) بعنوان: "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفية الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج النظري التحليلي من خلال تناول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، وبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، كما تناولت الدراسة صيغ التمويل الأساسية المستخدمة في البنوك الإسلامية، وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تناول الصعوبات التي تواجه تمويل المصارف الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل التغلب عليها. وقد أوضحت النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب مساهمتها في المجالات البيئية والسياسية، حيث حققت هذه المؤسسات معدلات نمو عالية، وكان لها الدور الإيجابي في إنشاء أسواق عمل وأسواق سلع وخدمات ورفع الدخل القومي. وقد بينت النتائج أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتحدد في وجود نظام مصرفي غير مرن ويعاني من سلبيات عديدة، وفي غياب ثقافة السوق المالي واعتمادها على موارد مالية ضئيلة.

5- دراسة الخطيب والرفاعي (2006) بعنوان: "المنشآت الصغيرة في الأردن: أهميتها والمعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المنشآت الصغيرة في الأردن والمعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج النظري التحليلي من خلال تناول تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبيان أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، وكيفية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن، والتطرق إلى معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. أوضحت نتائج الدراسة أن من أهم معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية هو ارتفاع التكاليف الإدارية، وارتفاع المخاطر المصرفية، وتدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة Oke & Aluko (2015) بعنوان: "Impact of Commercial Banks on Small and Medium Enterprises Financing In Nigeria"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا خلال الفترة 2002 و2012. تكونت عينة الدراسة من (10) بنوك تجارية تم جمع بياناتها السنوية وبناء نموذج للانحدار الخطي يربط بين متغيرات الدراسة. بينت النتائج أن البنوك التجارية لديها تأثير كبير على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبين أن نسبة القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية في نيجيريا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونسبة الائتمان إلى إجمالي الائتمان في الاقتصاد لها أثر إيجابي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد أظهرت هذه الدراسة أن البنوك التجارية قادرة على زيادة معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا.

2- دراسة Yeboah (2014) بعنوان: "The Role of Banks in Financing Small and Medium Scale Enterprises in Ghana- A Case Study of Universal Banks in Sekondi-Takoradi"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غانا. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من (8) بنوك تجارية عالمية و(84) شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في مدينة Sekondi- Takoradi في غانا. بينت النتائج أن البنوك التجارية لها دور إيجابي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غانا، حيث تبين أن البنوك التجارية تنظر إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مربحة. وقد أظهرت النتائج أن التمويل المصرفي يعزز ربحية الشركات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة. وتبين وجود مجموعة من العوامل المحددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، منها ارتفاع معدلات الفائدة، والضمانات المطلوبة، ونقص المعلومات الجودة، والتأخير في الإجراءات القضائية.

3- دراسة Akeem (2014) بعنوان: "Banking Sector and the Development of SMEs in Osun State"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك التجارية في تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من (170) فرداً ممن يعملون في مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في ولاية Osun والمصرف المتحد لأفريقيا (UBA) في نيجيريا. بينت النتائج

وجود علاقة طردية بين القروض الممنوحة من البنوك التجارية ونمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية Osun في نيجيريا.

4- دراسة Imafidon & Itoya (2014) بعنوان: " An Analysis of the Contribution of Commercial Banks to Small Scale Enterprises on the Growth of the Nigeria Economy"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة قروض البنوك التجارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1993- 2012). ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم بناء نموذج للانحدار الخطي بحيث تم استخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في تقدير العلاقة بين المتغيرات. دلت نتائج الدراسة على أن القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم لا يوجد لها أي تأثير كبير على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال فترة الدراسة.

5- دراسة Rasool, et-al (2013) بعنوان: " The Role of Commercial Banks in Production of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Pakistan"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك التجارية في إنتاجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الباكستان خلال الفترة (2012-2008). ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات الإحصائية اللازمة وتحليلها باستخدام مجموعة من الإحصاءات الوصفية والرسومات البيانية. وقد أشارت النتائج إلى وجود دور البنوك التجارية في إنتاجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الباكستان.

الإطار النظري

مفهوم المشروعات الصغيرة:

إن تعريف قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يعد من أكبر المشاكل التي تواجه تحليل هذا القطاع نظرا لعدم وجود تعريف متفق عليه دوليا. وفي هذا المجال فإن معيار التفريق بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة لا يقتصر على عدد العمال فحسب بل يشمل معايير أخرى مثل قيمة المبيعات السنوية، ورأس المال المستثمر أو قيمة الأصول. وتجدر الإشارة أن حوالي 35 في المائة من الدول المدرجة في قاعدة بيانات مؤسسة التمويل الدولية، وعددها 132 دولة، تعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أنها المنشآت التي لا يتجاوز عدد العمال فيها عن 250 عامل (Ramalho, et-al, 2010).

وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مختلف دول العالم من أهم المنظمات والتي يتم الاعتماد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لمرونتها. حيث تمثل هذه المؤسسات القلب النابض للتغيرات الناتجة والمتجهة دوما نحو اقتصاد السوق الحر على الاخص في الدول النامية والدول الاشتراكية منها والتي تعتمد بشكل دائم على المؤسسات الضخمة (محسن وناصر، 2011).

وهناك من يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها: "تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية" (راتول، 2006، ص172).

وفي تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فقد حدد قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 مفهوم هذه المشروعات على أنها "تمثل المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه". حيث تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل مفصل بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين (لخلف، 2004، ص14).

ويعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمييز بين ثلاثة أنواع لها على النحو التالي (لخلف، 2004، ص11).

أ. المؤسسة المصغرة: وهي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

ب. المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفاً، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

ج. المؤسسة المتوسطة: وعدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتجاوز 15 مليون دولار أمريكي.

وهناك العديد من المعايير التي يعتمد عليها تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لموقع وخلفية الجهة التي تعتمد هذه المعايير في عملية التعريف وتشمل هذه المعايير ما يلي (الخطيب والرفاعي، 2006، ص155):

- عدد الأيدي العاملة في المنشأة.
- حجم الاستثمار في الأصول الثابتة للمنشأة.
- حجم الاستثمار الكلي للمنشأة.
- حجم المبيعات السنوية للمنشاة
- حجم الميزانية السنوية للمنشأة.

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بمجموعة من الخصائص والتي تجعل الكثير من النظريات الاقتصادية المطبقة على المؤسسات الكبيرة تلاقي الفشل في حالة تطبيقها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه الخصائص ارتفاع احتمالية الفشل على الأخص في السنوات الأولى من بدء نشاطها، ويمكن تقسيم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى نوعين وهما: الخصائص العامة والخصائص المالية والمحاسبية نوضحها على النحو التالي (محسن وناصر، 2011):

النوع الأول: الخصائص العامة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص العامة التالية:

1. مؤسسات صغيرة أو متوسطة بمؤشر عدد العاملين فيها، أي أنها تستخدم عددا محدودا من العاملين لا يفوق 250 عامل و/أو موظف، وفي أغلب الأحيان تهيمن الشخصية في تنظيمه مما تجعلها تتمتع بمرونة عالية والقدرة على التغيير.
2. غالبا ما تكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شركة أفراد، فيحصل تداخل في الملكية بين المالك ومؤسسته، مما يجعله مضطرا لإدارتها بنفسه لأن عواقب أي خطأ تمتد إلى ثروته الشخصية.
3. تمارس المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نشاطاً واحداً وهذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات إدارة المؤسسة، مما يتطلب مهارات وطرق تسيير بسيطة يمكن لأي شخص مهما كانت درجة تعلمه وبرأس مال محدود جدا أن يقيم مشروعا صغيرا يؤمن له حياته، لأن إجراءات التأسيس ومتطلبات إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطة جدا.
4. تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدلات فشل عالية ممثلة في الموت، الغلق أو التصفية، مقارنة بالأعمال الكبيرة، وتهديد الفشل قائم على مدى حياة العمل الصغير (برنوطي، 2005).
5. تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العاملين بها ومحلية النشاط، هذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء، مما يجعل تقديم الخدمة أو السلعة يتم في جو يسوده طابع الصداقة.

6. يتميز سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمحدودية النسبية، إضافة إلى المعرفة الشخصية للعملاء، الأمر الذي يجعل من السهل التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها، ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل، وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر.
7. تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأداء الرجل الواحد، حيث يقوم المدير (المالك) مع عدد قليل من المساعدين بوظائف الإنتاج، التمويل، الشراء، البيع والاتصالات الشخصية، كما أنه لا يوجد بها استشاريون للوظائف الإدارية المتخصصة، مما يؤدي بها إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل.

النوع الثاني: الخصائص المالية والمحاسبية

بالإضافة إلى الخصائص السابقة فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص مالية ومحاسبية تعمل على إبراز حاجتها الملحة والدائمة للتمويل عبر مختلف مراحل نموها، تتمثل في:

1. صغر رأس مالها واعتمادها على مصادر تمويل داخلية، نظراً لصعوبة حصولها على تمويل خارجي، الأمر الذي يزيد ارتفاع المخاطر المالية الممكن التعرض لها؛ نظراً لقلة رأس المال المطلوب نسبياً، وعدم القدرة على زيادة رأس مالها بطرح أسهم أو الاقتراض اللازم.
2. قدرتها على تحقيق عوائد مالية كبيرة أكثر من المؤسسات الكبيرة في بعض الأحيان.
3. ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها، بعكس المؤسسات الكبيرة التي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم، ومن المزايا الاقتصادية المختلفة للإنتاج الكبير.
4. ارتفاع التكاليف الإدارية تتمثل في تكاليف تنفيذ القوانين والتعليمات الرسمية والحكومية، فبالإضافة إلى التكاليف الثابتة التي لا تتأثر بحجم الإنتاج أو الأرباح؛ فإن نسبة المصاريف الإدارية إلى المصاريف العامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون أعلى منها في المؤسسات الكبيرة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
5. الحاجة الكبيرة لاستخدام الأرباح للحاجة الشخصية، حيث لا يوجد هناك فرق بين صندوق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والسيولة التي يمتلكها صاحب هذه المؤسسة، فحتى لو كانت الأرباح عالية فإن صاحب المؤسسة يقوم بسحب أكثرها لتلبية حاجته المعيشية الخاصة على حساب حاجة مؤسسته، الأمر الذي يجعلها ضعيفة ماليا ويؤثر ذلك في عمليات التقييد المحاسبي لديها.
6. تشكل القوانين الضريبية مصدر تأثير سلبي على المشروعات الصغيرة، فهي تمتص نسبة كبيرة من الأرباح التي يحققها، وبالتالي تكون عقبة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل احتياطي مالي.
7. صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك على الأخص في المراحل الأولى من النشاط، الأمر الذي يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي أو الخاص.
8. صعوبة إعداد القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتمادها على محاسبة بسيطة في التقييد.
9. دورة حياة المؤسسة قصيرة، فقد تتأثر بأسباب بسيطة قد تضع حداً لنهاية نشاطها.
10. تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعدد مراحل دورة حياتها، وكل مرحلة لها احتياجاتها المالية الخاصة، فعلى سبيل المثال تكون مرحلة الانطلاق معتمدة على الخزينة، ويتغير الهدف في مرحلة النضج بالتقليل من المصاريف المالية وضمان أكثر استقرار في تمويلها، أما في مرحلة النمو فيتم فيها البحث عن قيمة إضافية وجديدة لرأس المال وتطوير النشاط.

ويوضح الصوص (2010، ص8) خصائص أخرى للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتي ممكن أن تميزها عن باقي المشاريع، تتمثل في:

1. يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق، وفي أحيان اخرى تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين.
2. بساطة الهيكل التنظيمي، حيث الادارة المباشرة من قبل صاحب المشروع، وهو المسؤول عن التخطيط والانتاج والتسويق.
3. تتصف بصغر حجم رأس المال، وتعتمد على المدخرات الشخصية أو المدخرات العائلية في تمويل المشروع.
4. بساطة التكنولوجيا المستخدمة، وتواضع مؤهلات العاملين.
5. تتمتع بقدر كبير من سرعة التكيف مع تغيرات السوق من حيث كمية الإنتاج ونوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الازمات وفترات الركود الاقتصادي.
6. تواضع مستوى جودة منتجاتها، مقابل انخفاض مستوى اسعارها، وهي بذلك تكون عامل جذب للفئات من ذوي الدخل المحدود أو المتدني.

المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها. ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية (عيسى، 2008، ص276):

1. صعوبة في التمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.
2. ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالباً أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع).
3. الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية.
4. الضرائب المرتفعة غالباً ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير.
5. عدم الاستقرار الاقتصادي "التضخم" ارتفاع أسعار مواد الأولية غالباً ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيقها للأرباح.
6. المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
7. صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها.
8. ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.
9. إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته.

التطبيق العملي للدراسة

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة. وقد تمثل مجتمع الدراسة بأربعة بنوك تجارية وهي: البنك العربي، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبنك القاهرة عمان، والبنك الأهلي الأردني، أما عن عينة الدراسة فقد تكونت من (200) فرداً ممن يعملون في الأقسام الإدارية والمحاسبية والائتمانية وخدمة العملاء في تلك البنوك. وقد تم تطبيق الدراسة على فروع هذه البنوك في كل من: محافظة المفرق ومحافظة اربد ومحافظة الكرك، وبواقع (50) استبانة لكل بنك.

كما وتم استرجاع (196) استبانة، واستبعاد (3) استبانات غير صالحة لغايات التحليل الإحصائي، وبالتالي بلغ عدد الاستبانات النهائية الخاضعة للتحليل الإحصائي (193) استبانة شكلت ما نسبته

(96.5%) من إجمالي الاستبانات الموزعة. حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة.

ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات نتائج الاستبانة من خلال استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، وقد بلغت قيمة هذا الاختبار (96.08%) لجميع أسئلة الاستبانة، و(92.05%) للأسئلة المتعلقة بدور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، و(94.03%) للأسئلة المتعلقة بالتحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يدل على اتساق جيد بين أسئلة الدراسة.

وصف الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

الجدول التالي يوضح الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

جدول (1)

وصف الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	الجنس	ذكر	105	54.4
		أنثى	88	45.6
المجموع			**193**	**100**
2	العمر	من 30 سنة فأقل	73	37.8
		من 31 - 40 سنة	87	45.1
		من 41 -50 سنة	33	17.1
المجموع			**193**	**100**
3	المؤهل العلمي	دبلوم كليات مجتمع	11	5.7
		بكالوريوس	142	73.6
		دبلوم عالي	8	4.1
		ماجستير	23	11.9
		دكتوراه	9	4.7
المجموع			**193**	**100**
4	المسمى الوظيفي	مدير عام	11	5.7
		نائب مدير	18	9.3
		رئيس قسم	26	13.5
		محاسب	29	15.0
		خدمة عملاء	68	35.2
		موظف ائتمان	29	15.0
		أخرى	12	6.2
المجموع			**193**	**100**
5	عدد سنوات الخبرة	5سنوات فأقل	50	25.9
		من 6 إلى 10 سنوات	87	45.1
		من 11 - 15 سنة	33	17.1
		من 16 - 20 سنة	21	10.9
		21سنة فأكثر	2	1.0
المجموع			**193**	**100**

من خلال الجدول رقم (1) يتبين لنا ما يلي:

1. **الجنس:** معظم أفراد العينة هم من (الذكور)، حيث بلغ عددهم (105) فرداً وبنسبة (54.4%)، أما عن أفراد العينة من (الإناث) فقد بلغ عددهم (88) فرداً وبنسبة (45.6%).
2. **العمر:** معظم أفراد العينة تتراوح أعمارهم (من 40 - 31 سنة)، حيث بلغ عددهم (87) فرداً وبنسبة (45.1%)، يليهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم (من 30 سنة فأقل)، والذين بلغ عددهم (73) فرداً بنسبة (37.8%)، وأخيراً أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم (من 41- 50 سنة)، حيث بلغ عددهم (33) فرداً وبنسبة (17.1%).
3. **المؤهل العلمي:** معظم أفراد العينة هم من حملة شهادة (بكالوريوس)، حيث بلغ عددهم (142) فرداً وبنسبة (73.6%)، يليهم الأفراد من حملة شهادة (ماجستير)، والذين بلغ عددهم (23) فرداً بنسبة (11.9%)، ثم أفراد العينة من حملة شهادة (دبلوم كليات مجتمع)، حيث بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (5.7%)، يليهم الأفراد من حملة شهادة (دكتوراه)، والذين بلغ عددهم (9) فرداً بنسبة (4.7%)، وأخيراً أفراد العينة من حملة شهادة (دبلوم عالي)، حيث بلغ عددهم (8) فرداً وبنسبة (4.1%).
4. **المسمى الوظيفي:** معظم أفراد العينة هم ممن يشغلون وظيفة (خدمة عملاء)، حيث بلغ عددهم (86) فرداً وبنسبة (35.2%)، يليهم الأفراد ممن يشغلون وظيفة (محاسب)، ووظيفة (موظف ائتمان)، والذين بلغ عددهم (29) فردا بنسبة (15%) لكل فئة منهم، يليهم أفراد العينة ممن يشغلون وظيفة (رئيس قسم)، حيث بلغ عددهم (26) أفراد وبنسبة (13.5%)، ثم أفراد العينة ممن يشغلون وظيفة (نائب مدير)، حيث بلغ عددهم (18) فرداً وبنسبة (9.3%)، يليهم أفراد العينة الذين يشغلون وظيفة (أخرى) لم يتم ذكرها في الاستبانة، حيث بلغ عددهم (12) فرداً وبنسبة (6.2%)، وأخيرا أفراد العينة أفراد العينة ممن يشغلون وظيفة (مدير عام)، وقد بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (5.7%).
5. **عدد سنوات الخبرة:** معظم أفراد العينة هم ممن سنوات خبرتهم (من 6 إلى 10 سنوات)، حيث بلغ عددهم (87) فرداً بنسبة (45.1%)، ثم الأفراد الذين سنوات خبرتهم (5 سنوات فأقل)، وقد بلغ عددهم (50) فرداً بنسبة (25.9%)، يليهم الأفراد الذين سنوات خبرتهم (من 11 - 15 سنة)، حيث بلغ عددهم (33) فرداً، وبنسبة (17.1%)، بينما بلغ عدد الأفراد الذين سنوات خبرتهم (من 16 - 20سنة) (21) فرداً وبنسبة (10.9%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم (21 سنة فأكثر)، حيث بلغ عددهم (2) فرداً وبنسبة (1%).

مناقشة أبعاد الدراسة:

لمناقشة أبعاد الدراسة تم احتساب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة، وذلك بهدف قياس اتجاهاتهم بشكل عام نحو فقرات أداة الدراسة، وقد تم استخدام أداة الدراسة "الاستبانة" الممثلة بخمس مستويات (المستوى الليكارتي)، على النحو التالي:

1 = غير موافق بشدة.
2 = غير موافق.
3 = موافق بدرجة متوسطة.
4 = موافق.
5 = موافق بشدة.

وبالنسبة للأهمية النسبية فقد تم تحديدها طبقا للصيغة التالية ووفقا للمقياس الخماسي لبدائل الإجابة لكل فقرة:

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

حيث عدد المستويات هي ثلاث: منخفض، متوسط، ومرتفع، وبذلك يكون:

- المستوى المنخفض إذا بلغ الوسط الحسابي من 1 لغاية 2.33.
- المستوى المتوسط إذا بلغ الوسط الحسابي أكثر من 2.33 لغاية 3.66.
- المستوى المرتفع إذا بلغ الوسط الحسابي أكثر من 3.66 ولغاية 5.

البعد الأول: (دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة)

جدول (2)

المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الأول (ن=193)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
-1	يهتم البنك في تقديم التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.7047	1.0996	مرتفع
-2	يساهم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة ربحية البنك	3.5181	1.2123	متوسط
-3	يقوم البنك بتوفير التمويل بنوعيه قصير الأجل وطويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.6943	1.0432	مرتفع
-4	يمتلك البنك وحدة متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.5130	1.0902	متوسط
-5	يحرص البنك على توفير قرض التمويل المطلوب خلال فترة زمنية قصيرة	3.8601	1.0388	مرتفع
-6	يهتم البنك بإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قبل منح التمويل	3.9223	0.9624	مرتفع
-7	يشجع البنك على القيام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سعر فائدة مناسب	3.6995	0.9643	مرتفع
-8	يحرص البنك على تسهيل الإجراءات المتبعة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.135	0.9312	مرتفع
-9	تحرص إدارة البنك على تذليل الصعوبات والمشاكل التي تعيق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.0570	0.9082	مرتفع
-10	تحرص إدارة البنك على تجنب الإجراءات الروتينية المعقدة لتسهيل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.0466	1.0221	مرتفع
-11	تساعد إدارة البنك أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية	3.8705	1.1081	مرتفع
-12	تقوم إدارة البنك بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بتشغيل العمالة المحلية	3.6839	1.0599	مرتفع
المعدل ككل		**3.8087**	**1.0367**	**مرتفع**

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ما يلي:

- تراوحت إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بدور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الموافقة ومستوى متوسط من الموافقة، حيث بلغ أقل متوسط حسابي (3.5130)، وهو يدل على مستوى متوسط من الموافقة فيما يتعلق بالسؤال رقم (4) "يمتلك البنك وحدة متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، كما وبلغ أعلى متوسط حسابي (4.135) وهو يدل على الموافقة فيما يتعلق بالسؤال رقم (8) "يحرص البنك على تسهيل الإجراءات المتبعة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة".
- بلغ معدل الأوساط الحسابية (3.8087)، وهو يدل على الموافقة فيما يتعلق بدور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

البعد الثاني: (التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة)

جدول (3)
المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الثاني (ن=193)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
-13	صعوبة توافر الضمانات الكافية من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.9430	1.0266	مرتفع
-14	عدم جدوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يسبب عدم نجاحها في السوق	3.5959	1.0218	متوسط
-15	عدم قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إدارة مشروعاتهم بالطريقة الصحيحة	3.6373	1.0959	متوسط
-16	عدم قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تسديد القرض الممنوح لهم ضمن الفترة الزمنية المحددة	3.8497	0.9147	مرتفع
-17	عدم الإقبال على البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد على مؤسسات تمويل أخرى في التمويل	3.7824	0.9488	مرتفع
-18	عدم قيام البنك بالدراسة المالية الكافية حول أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.7358	0.9451	مرتفع
-19	ارتفاع حدة المنافسة بين البنوك التجارية فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.8808	0.9192	مرتفع
-20	ارتفاع مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.6373	1.0911	متوسط
-21	عدم إفصاح المستثمرين المقترضين عن البيانات الاستثمارية والمالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.7098	1.0045	مرتفع
-22	غياب القوانين والتشريعات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.7306	0.9519	مرتفع
-23	انخفاض مستوى التكنولوجيا التي تتعامل معها المشاريع الصغيرة والمتوسطة	3.7824	0.9651	مرتفع
-24	عدم توافر سجلات محاسبية منتظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.5751	1.0133	متوسط
المعدل ككل		**3.7383**	**0.9915**	**مرتفع**

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ ما يلي:

- تراوحت إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الموافقة ومستوى متوسط من الموافقة، حيث بلغ أقل متوسط حسابي (3.5751)، وهو يدل على مستوى متوسط من الموافقة فيما يتعلق بالسؤال رقم (24) "عدم توافر سجلات محاسبية منتظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "، كما وبلغ أعلى متوسط حسابي (3.9430) وهو يدل على الموافقة فيما يتعلق بالسؤال رقم (13) "صعوبة توافر الضمانات الكافية من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة".
- بلغ معدل الأوساط الحسابية (3.7383)، وهو يدل على الموافقة فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample T- test)، وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، أي عند مستوى ثقة لا يقل عن 95%، ونسبة خطأ لا تتجاوز 5%، وهذا عند القيمة 3 من 5، وقد تم استخدام هذا الاختبار نظراً لملائمته للحكم على معنوية الفروق بين متوسط عينة ومتوسط المجتمع الذي اختارت منه، وبالتالي ملائمته للتعرف على آراء عينة الدراسة حول محور معين، وفي هذه الدراسة تتمثل آراء عينة الدراسة حول دور البنوك التجارية

في تمويل المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة، والتحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

نتائج الفرضية الأولى: يوجد دور للبنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

جدول (4)

اختبار T-test حول الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى

البند	قيمة T	الوسط الحسابي	مستوى الدلالة
دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	14.789	3.8087	0.000

من خلال الجدول رقم (4) يتبين لنا ما يلي:

- بلغ الوسط الحسابي للأسئلة المتعلقة بدور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (3.8087)، وهذا يدل على الموافقة.
- بلغت قيمة الدلالة)α((0.000) وهي قيمة أقل من (0.05) ودالة إحصائيا، مما يدل على وجود دور للبنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الجويفل (2013) التي أوضحت وجود دور ايجابي للبنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن، واتفقت أيضاً مع دراسة Yeboah (2014) والتي بينت أن البنوك التجارية لها دور إيجابي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غانا. وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة الساوي وعلى (2015) التي أوضحت تدنى مساهمة البنوك السودانية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

نتائج الفرضية الثانية: هناك مجموعة من التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

جدول (5)

اختبار T-test حول الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية

البند	قيمة T	الوسط الحسابي	مستوى الدلالة
التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	13.293	3.7383	0.000

من خلال الجدول رقم (5) يتبين لنا ما يلي:

- بلغ الوســـط الحســـابي للأســـئلة المتعلقة بالتحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (3.7383)، وهذا يدل على الموافقة.
- بلغت قيمة الدلالة)α((0.000) وهي قيمة أقل من (0.05) ودالة إحصائيا، مما يدل على وجود مجموعة من التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الساوي وعلي (2015) التي أوضحت أن قله وتدنى قيمة الضمانات اللازمة أحد التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تؤثر سلبا علي تمويلها. كما واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الجويفل (2013) التي توصلت إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودراسة مركز المعلومات والدراسات (2013) التي بينت أن من أهم المعوقات أمام تمويل المشروعات الصغيرة هو صعوبة الحصول على التمويل والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة. وأخيراً اتفقت هذه النتيجة مع دراسة Yeboah (2014) التي أظهرت وجود مجموعة من العوامل المحددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في غانا.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يوجد دور للبنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن. وقد تبين هذا من خلال أن البنوك التجارية تحرص على تسهيل الإجراءات المتبعة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبوسط حسابي مرتفع (4.135)، وأن إدارة البنوك تحرص على تذليل الصعوبات والمشاكل التي تعيق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبوسط حسابي مرتفع (4.0570)، كما واتضح ذلك من خلال ان إدارة البنوك تحرص على تجنب الإجراءات الروتينية المعقدة لتسهيل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبوسط حسابي مرتفع (1.0466).

2- هناك مجموعة من التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن، وقد كان أكثر هذه التحديات صعوبة توافر الضمانات الكافية من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبوسط حسابي مرتفع (3.9147)، يليها ارتفاع حدة المنافسة بين البنوك التجارية فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبوسط حسابي مرتفع (3.8808)، ثم يليها عدم قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تسديد القرض الممنوح لهم ضمن الفترة الزمنية المحددة وبوسط حسابي مرتفع (3.8497).

ثانيا: التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

1- ضرورة أن تحرص البنوك التجارية الأردنية على دراسة الوضع المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحديد ضمانات عينة ملائمة لقدرة تلك المشاريع على تقديمها إلى جانب الاهتمام بالاستراتيجية الاستثمارية للمؤسسة من خلال الاهتمام بالمزايا والحوافز والخدمات الاستثمارية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

2- ضرورة سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تضمن حقوق الجهة المانحة للقرض، وتعمل على تشجيع إقامة تلك المشاريع.

3- ضرورة العمل على توفير سجلات محاسبية منتظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال استخدام البرامج التكنولوجية الملائمة.

قائمة المراجع:

1. برنوطي، سعاد نائف (2005)، **إدارة الأعمال الصغيرة للريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. الجويفل، محمود سلامة (2013)، **دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
3. حداد، مناور (2006)، "دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)"، **الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، يومي 17 و18 أبريل، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف-الجزائر.
4. الخطيب، خالد، والرفاعي، خليل (2006)، "المنشآت الصغيرة في الأردن: أهميتها والمعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها"، **الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، يومي 17و18 أبريل، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر.
5. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الاستخدام لعام 2010.

6. راتول، محمد (2006)، "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة"، **ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، يومي 17 و18 أبريل، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف-الجزائر.

7. الساوي، عبد الماجد، وعلي، قاسم (2015)، "دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي: دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة من 2007 -2012"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد (16)، العدد (1)، ص25- 45.

8. شعبان، إسماعيل(2003)، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم**، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9. الصوص، سمير زهير (2010)، **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير**

10. عيسى، آيت عيسى (2008)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السادس، ص271-288.

11. لخلف، عثمان (2004)، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

12. محسن، عواطف، وناصر، سليمان (2011)، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، **بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير حول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"**، أيام 23- 24- فبراير، غرداية – الجزائر.

13. مركز المعلومات والدراسات (2013)، "تمويل المشروعات.. المعوقات والتحديات"، **منتدى الأعمال الفلسطيني**.

14. **المشاريع الصغيرة المتوسطة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين**، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.

15. Akeem, L., (2014), "Banking Sector and the Development of SMEs in Osun State", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol. (5), No. (4), pp. 21-32.

16. Imafidon, K., and Itoya, J., (2014), "An Analysis of the Contribution of Commercial Banks to Small Scale Enterprises on the Growth of the Nigeria Economy", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. (5), No. 9(1), PP. 256- 263.

17. Oke, M., and Aluko, O., (2015) "Impact of Commercial Banks on Small and Medium Enterprises Financing In Nigeria", **Journal of Business and Management,** Volume (17), Issue (4), PP. 23-26.

18. Ramalho, R., Mirmulstein, M., and Kushnir, K., (2010), "Micro, Small, and Medium Enterprises Around the World: How Many Are There, and What Affects the count", **IFC and the World Bank**.

19. Rasool, S., Dars, J., and Shah, B., (2013),"The Role of Commercial Banks in Production of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Pakistan", Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=2495796, PP. 1- 21.

Yeboah, J., (2014), "The Role of Banks in Financing Small and Medium Scale Enterprises in Ghana- A Case Study of Universal Banks in Sekondi-Takoradi", **Journal of Education and Practice**, Vol. (5), No.(11), pp. 161-172.

****